دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة

دراسة حالة مؤسسة "SANIAK" ومؤسسة ENPEC

The role of the social responsibility of the economic institution in achieving sustainable "ENPEC"development Case study "SANIAK" and

بوحبيلة إلهام[1] ، قطوش مريم[2] Bouhebila Ilhem / Guettouche Meriem

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل ilhem.bouhebila@yahoo.com

[2]جامعة فرحات عباس –سطيف meriem.guettouche@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 08 /2020/09 تاريخ القبول:17 /2020/12 تاريخ النشر: 31 /2020/12

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة للمؤسسات محل الدراسة، حيث تم استخدام الاستبيان أداة لجمع البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة، وقد تم توزيعه على عينة مكونة من 81 موظف بمؤسسة **SANIAK** ومؤسسة **ENPEC.**

توصلت نتائج الدراسة إلى أن هذه المؤسسات تتحلى بالمسؤولية الأخلاقية، القانونية، مما ساهم في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لا تتحلى بالمسؤولية الخيرية، لذا تم اقتراح توصيات تساهم في دعم التحلي بكل أبعاد المسؤولية الاجتماعية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الطوعية، الأطراف ذات المصلحة، المسؤولية الاجتماعية.

تصنيف JEL : M14 , Q56

Abstract:

This study aimed to determine the contribution of social responsibility in achieving the sustainable development of the institutions, questionnaire was used as a tool to collecting, it was distributed to a sample of 81 employees of SANIAK and ENPEC.

The study concluded that these institutions have moral and legal responsibility, which contributed in achieving sustainable development; however, it does not have the charitable responsibility, which led to suggest applicable recommendations that contribute in supporting all social responsibility dimensions.

Keywords: Sustainable development, voluntary, stakeholders, social responsibility**.**

Jel Classification Codes: Q56, M14

Résumé :

Cette étude visait à déterminer la contribution de la responsabilité sociale à la réalisation du développement durable, un questionnaire a été distribué sur un échantillon de 81 employés de l'institution SANIAK et ENPEC.

L'étude a conclu que ces institutions ont la responsabilité morale, juridique qui ont contribué à atteindre développement durable; cependant, ce qui a conduit à suggérer des recommandations contribuent à soutenir toutes les dimensions de la responsabilité sociale.

Mots clés Développement durable, volontaire, parties prenantes, responsabilité sociale.

Codes de classification de Jel : Q56, M14

المؤلف المرسل: بوحبيلة إلهام، الإيميل: ilhem.bouhebila@yahoo.com

1.مقدمة:

إن البحث عن الدور الاجتماعي لمنظمات الأعمال في ظل التوجهات الحاصلة نحو تحقيق تنمية مستدامة بأبعادها المختلفة تعد من المواضيع التي استحوذت على الاهتمام الواسع من قبل المختصين، فباعتبار أن هذه المنظمات وحدات

اقتصادية تهدف إلى تعظيم الأرباح بالدرجة الأولى مما ينعكس ايجابيا على أنماط الحياة في المجتمع، إلا أن ذلك لا يجب أن يكون على حساب البيئة ومواردها وكذا سلامة الإنسان.

تعد كلا من مؤسسة "SANIAK" ومؤسسة ENPEC من بين المؤسسات الرائدة في مجالها بولاية سطيف، وهي من أولى المهتمين بمفهوم التنمية المستدامة وكذا المفاهيم المصاحبة لها، ولذا تم اختيارهما للدراسة التطبيقية.

أولا- الإشكالية: لمعرفة ما إذا كان تحلي هذه المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة تم صياغة الإشكالية الرئيسية.

هل تحلي المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية قد يساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يتم تحقيق التنمية المستدامة في المصانع محل الدراسة؟
- هل تتحلى المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية؟
- هل يساهم التحلي بأبعاد المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المصانع محل الدراسة ؟

ثانيا-فرضيات الدراسة: بالاعتماد على الإشكالية الرئيسية ارتأينا تقديم الفرضية الرئيسية التالية:

إن تحلي المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية يساهم إيجابا وبدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

بغرض دراسة هذه الفرضية والحصول على إجابات واضحة، فقد تمت تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

1- تحقق المؤسسات محل الدراسة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛

2- تهتم المؤسسات محل الدراسة بمختلف أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛

3- إن تحلي المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الخيرية، الأخلاقية، القانونية، والاقتصادية من شأنه أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا- نموذج الدراسة: قمنا ببناء نموذج الدراسة بالاعتماد على عنوان البحث والذي يشير إلى دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، وجاء النموذج كما يلي:

الشكل 1: نموذج الدراسة

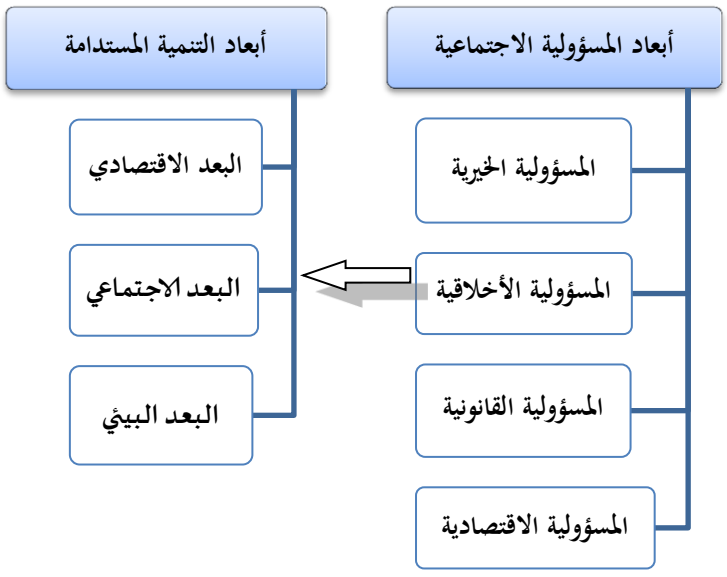

المصدر: من إعداد الباحثتين

رابعا- أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية متغيرات الدراسة المتمثلة في المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية والتنمية المستدامة، باعتبارهما من المتغيرات الحديثة في مجال إدارة الأعمال خاصة في ظل التوجه العالمي نحو حماية الإنسان والبيئة من الأنشطة الصناعية المضرة بسلامتهما، دون المساس بقدرة المؤسسات على الاستمرار.

خامسا- هدف الدراسة: إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة يتمثل في محاولة التعرف على الدور الذي يلعبه التحلي بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسات محل الدراسة، وذلك من خلال تحديد دور كلا من المسؤولية الخيرية، الأخلاقية، القانونية، والاقتصادية، في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

سادسا- منهج الدراسة: لدراسة هذا الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي بواسطته تم إجراء دراستين الأولى نظرية والثانية ميدانية، في الجانب النظري من الدراسة تم وصف المفاهيم المتعلقة بالظاهرة المدروسة وتحليل بعضها، أما في الدراسة الميدانية فقد تم جمع البيانات والمعلومات للمؤسسات من خلال تصميم استمارة تضمنت الجوانب الرئيسية لمحاور البحث، بالإضافة إلى الاستعانة بعض وثائق المؤسستين في عملية التحليل.

سابعا- تقسيمات البحث: من أجل معالجة البحث بشقيه النظري والتطبيقي ارتأينا تقسيمه إلى العناصر التالية:

- أساسيات حول التنمية المستدامة
- الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية
- دراسة حالة لمساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسة SANIAK ومؤسسة ENPEC بولاية سطيف

2. أساسيات حول التنمية المستدامة

1.2 تعريف التنمية المستدامة:

لقد ظهرت العديد من المحاولات لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ما تزال متواصلة منذ سنة 1987 ، وفيما يلي بعضا من هذه التعاريف:

أول تعريف للتنمية المستدامة تم الإشارة إليه بشكل رسمي سنة 1987 في تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة والتي عرفت التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها" (محمد أبوزنط و غنيم عثمان، 2007، صفحة 25).

أما البنك الدولي فقد عرّفها بأنها "تلك التي تهتم بالتكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (حميد، 2005، صفحة 23) فهو بذلك يعتبر أن نمط الاستدامة يتمثل أساسا في رأس المال.

عرفها قاموس وبستر Webster على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كلياً (محمد أبوزنط و غنيم عثمان، 2007، صفحة 25).

عرفت كذلك على أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات مع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه" (الرفاعي، 2006، صفحة 24).

أما التعريف الذي وافقت عليه منظمة الأغذية والزراعة الفاو فهو أن "التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. إن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة و تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية" (مبارك، 2008، صفحة 5).

من خلال ما سبق يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي الحاجات الحالية من خلال الاستخدام الرشيد للموارد بطريقة تضمن حماية البيئة من التلوث، ولكن بطريقة يتيح للأجيال القادمة الفرصة لتلبية حاجاتها في بيئة ملائمة للعيش.

2.2 أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة في كل من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي، وجاءت كما يلي:

- **البعد الاقتصادي :** يمكن هذا البعد المؤسسة من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اضطرابات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية (وردم، 2003، صفحة 18) .

يتجسد هذا البعد من خلال تغيير أسلوب الإنتاج بإدخال إصلاحات أساسية على نظام الإنتاج، كالقيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات العملية الإنتاجية، كما يعتبر تغيير نوعية المدخلات من بين الإصلاحات الأساسية المطلوبة لإدراج حماية النظام البيئي ضمن الاقتصاد الكلي (موسشيت، 2000، صفحة 26).

- **البعد الاجتماعي :** يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى من يحتاجها، والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية (وردم، 2003، صفحة 18).

- **البعد البيئي :**يشمل هذا البعد مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، أما في حالة تجاوزات فإن ذلك يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة (ناصر، 2010، الصفحات 135-136) .

3. الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من بين أكثر المفاهيم المتداولة والمستخدمة في أدبيات إدارة الأعمال وخاصة عند الحديث عن المؤسسات الاقتصادية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الجزئي وعليه فإن الباحث يجد العشرات من التعاريف التي تشكل مفهوما صلبا للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. إن تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعود إلى تنامي وعي الأطراف ذات المصلحة بالقضايا البيئية والاجتماعية، على الصعيد المحلي والعالمي. (Racé, 2007)

1.3 تعريف المسؤولية الاجتماعية:

يعتبر Milton Friedman من أوائل من عرفوا المسؤولية الاجتماعية في سبعينيات القرن الماضي، إذ يرى أن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقومون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقوم بتوفير الخدمات العامة للموظفين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، كما أنه يقر أن تبني منظمات الأعمال للمسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يقلل أرباحها ويزيد تكاليف العمل، كما من شأنه أيضا إعطاء قوة اجتماعية للأعمال بشكل أكثر من اللازم(Milton, 1970, p. 189) .

يعتقد Archie B Carroll أن المؤسسة أصبحت تخضع لضغوطات كبيرة وكثيرة من قبل الأطراف ذات المصلحة، ولهذا لابد من دمج كل انشغالات هذه الأطراف ضمن اهتماماتها بغرض تحقيق أهدافها، فهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأنها: " تتمثل في التزام رجال الأعمال بضرورة القيام بالسياسات واتخاذ القرارات ومتابعة المبادئ التوجيهية التي تستجيب للقيم والأهداف التي تعتبر مطلوبة ومرغوبة اجتماعيا"(Carrol, 1999, p. 270) .

كما يعرفها أيضا على أنها: "هي التي تغطي التطلعات الاقتصادية، القانونية، الأخلاقية والخيرية للمجتمع في نفس الوقت متزامنة"(CARROL, 1979, p. 500) .

عرف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية المسؤولية الاجتماعية بأنها: "السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما تجاه المجتمع حيث تشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطراف المعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس حاملي الأسهم فقط" (ريكوبيرو، 2004، صفحة 30).

حسب معيار **ISO 26000** الصادر عن المنظمة العالمية للتقييس فالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي: "مسؤولية المؤسسات عن الآثار الناتجة من جميع نشاطاتها وقراراتها على المجتمع البيئة التي تعمل فيها والتي تترجم في سلوكيات أخلاقية وشفافة من خلال(GRI, p. 3) :

- المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة وصحة ورفاهية المجتمع؛
- احترام القوانين والتماشي مع المعايير الدولية ذات الصلة المعمول بها؛
- إدماج المسؤولية الاجتماعية في كل أنشطة المؤسسة وعلاقاتها.

من خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة أثناء ممارستها لنشاطها وتحقيقها لأهدافها يجب أن تكون مسؤولة أمام الأطراف ذات المصلحة، من خلال القيام بالإجراءات واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق متطلبات هذه الأطراف، وهذا يجعلها تتحلى بمسؤولية اجتماعية.

2.3 المكاسب المحققة من التحلي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

هناك العديد من المكاسب التي يمكن أن تجعل من المؤسسة تشمل وتدمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وعلى وجه الخصوص يمكن القول (Jounotalain, 2010, p. 15) :

- تعزيز صورة وسمعة وشهرة المؤسسة والمحافظة على رصيدها في المجتمع، باعتبارها تشكل مصدر قلق كبير بالنسبة للمؤسسات الكبيرة لتقديم وتوفير الثقة لأصحاب المصلحة: العمال، الجمعيات، الموظفين، المنظمات غير الحكومية، السلطات العمومية والجماعات المحلية.
- الأخذ بعين الاعتبار احتياجات العملاء بطريقة أكثر شمولا واستدامة عن طريق عرض وتطوير منتجات وتكنولوجيا صديقة للبيئة في السوق على نحو متزايد وبمنافسة حاسمة، وعلاوة على ذلك فإن كل من المستهلكين والمستثمرين وكل الأطراف الأخرى يرغبون في الحصول على رؤية واضحة وموضوعية للأثر الاجتماعي والبيئي للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.
- تعبئة الموظفين للانخراط في سياسة طوعية ومسؤولة من خلال الاعتماد على نهج يساعد على تحسين وتحفيز الموظفين وتغذية ديناميكية التقدم الداخلي.
- السيطرة على المخاطر وكذا التكاليف البيئية والاجتماعية، لأن هذه المخاطر التي تواجه المؤسسات هي في بعض الأحيان في غاية الأهمية وأن أي حادث يمكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في جميع أعمال المؤسسات كما أن عدم السيطرة على الآثار البيئية يشكل عبئا كبيرا على الصناعة.
- المساهمة في تلبية حاجات وتوقعات أصحاب المصلحة، كون المؤسسات ذات صلة مع مختلف الأطراف الفاعلة التي لها توقعات مختلفة حول نشاطاتها، والتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساعد في تحسين علاقاتها مع هذه الأطراف.

3.3 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

لقد اقترح كارول Carroll سنة 1997 النموذج الخاص بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ليحاول التركيز فيه على الأداء الاجتماعي للمؤسسات، إذ يعتبر هذا النموذج الأكثر استخداما والأكثر واقعية، وهو يحدد أربعة مستويات للمسؤولية الاجتماعية وهي(Marie, 2012, p. 40) :

-**المسؤولية الاقتصادية**: تتضمن اقتراح وتقديم سلع وخدمات مصممة خصيصا لاحتياجات المستهلكين مع العمل باستمرار لتوليد الثروة للمساهمين، ومنه فإن للمؤسسة مسؤولية تتمثل في التزامها كي تكون مربحة ومنتجة.

-**المسؤولية القانونية**: تتمثل في القدرة على تحقيق نشاطاتها في إطار احترام القوانين واللوائح الموضوعة من قبل المؤسسة، وبالتالي أعمال تتضمن (Carrol, 2016, p. 11):

- أداء بطريقة تتفق مع توقعات الحكومة والقانون؛
- الامتثال لمختلف اللوائح الوطنية والولائية والمحلية؛
- التصرف كمواطنين يحترمون القانون؛
- الوفاء بجميع التزاماتهم القانونية تجاه أصحاب المصلحة المجتمعيين؛
- توفير السلع والخدمات التي تلبي على الأقل الحد الأدنى من المتطلبات القانونية.

- **المسؤولية الأخلاقية**: والتي تركز على جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة والتي تعتبر عادلة من قبل المؤسسة والتي لا تخضع للإطار القانوني وتخص عل سبيل المثال امتلاك قواعد أخلاقية بالإضافة إلى الصدق في علاقاتها مع موظفيها وعملائها.

ومنه فإن التوقعات الهامة للأعمال التجارية تشمل ما يلي(Carrol, 2016) :

- أداء بطريقة تتفق مع توقعات الأعراف المجتمعية والمعايير الأخلاقية؛
- الاعتراف بالقواعد الأخلاقية أو المتطورة التي يعتمدها المجتمع واحترامها؛
- منع الأعراف الأخلاقية من التعرض للخطر من أجل تحقيق أهداف العمل؛
- باعتبارها مواطنة جيدة من خلال القيام بما هو متوقع أخلاقيا.

بالنشاطات التطوعية والخيرية للمؤسسة بغية زيادة الرفاهية وتنمية المؤسسة (بما في ذلك الممارسات البيئية).

حسب Carroll فأن للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أربعة مستويات أو أبعاد (اقتصادية، قانونية، أخلاقية وخيرية) صورها في هرم كما يظهره الشكل الموالي:

الشكل 2 : هرم كارول (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

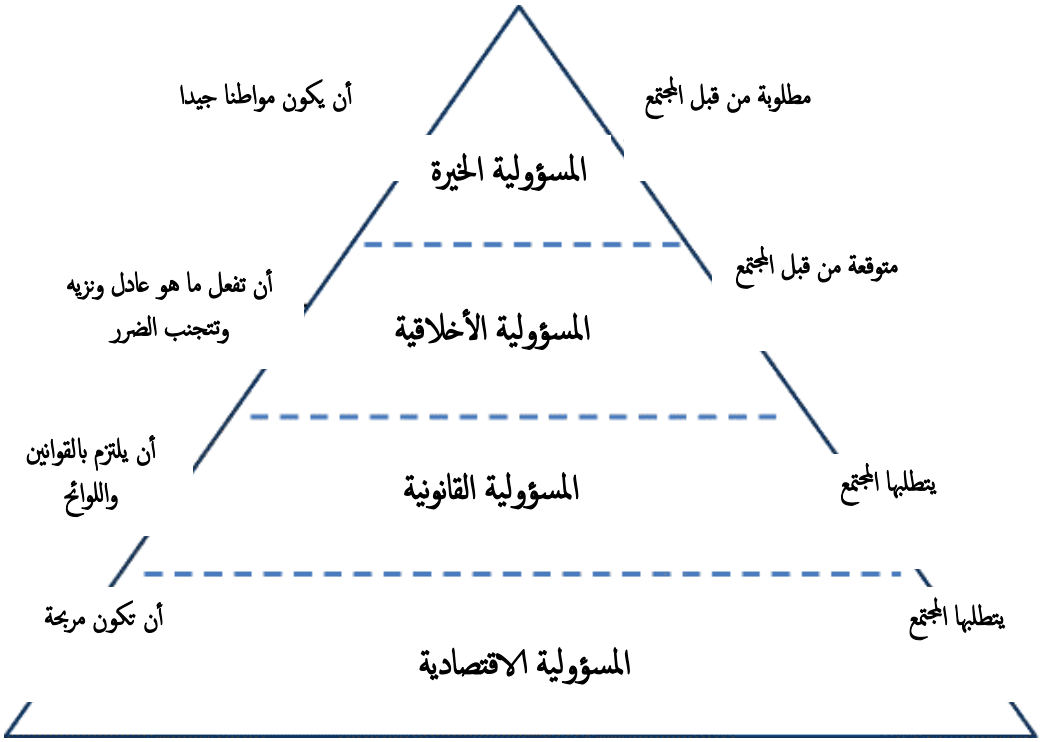

Source : Archie B. Carroll, **Carroll's pyramid of CSR: taking another look,** International journal of Corporate Social Responsibility, 5 July 2016, Sur le site: https://jcsr.springeropen.com, Consulté le: 03/02/2017.

من خلال الشكل السابق يمكن القول بأن (Carrol, 1999, p. 122):

- الأخلاقيات تشمل مجمل مستويات الهرم الأربعة من المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وبالتالي فإنها تلعب دورا حيويا في مجمل هذه المسؤولية.

- في الوقت الذي تسعى فيه المؤسسات إلى أداء مهامها على النحو المناسب فيما يتعلق بمسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والخيرية، كما نص عليه هرم كارول نلاحظ نشوء بعض التوترات والمقايضات بين مختلف أطراف المؤسسة، وعليه يجب على إدارة المؤسسة أن تقرر كيفية تحقيق التوازن بين هذه المسؤوليات المختلفة، وتتطلب المسؤولية الاقتصادية للمالكين أو المساهمين إجراء مبادلة دقيقة بين الربحية في المدى الطويل والمدى القصير، كما أن نفقات المؤسسات على الالتزامات القانونية والأخلاقية والخيرية ستبدو دائما "متعارضة" مع مسؤولياتها تجاه مساهميها، وفي الوقت الذي تنفق فيه المؤسسات

الموارد على هذه المسؤوليات التي يبدو أنها تخدم المصالح الرئيسية لأصحاب المصلحة الآخرين، يبرز تحدي كبير للحصول على أفضل المزايا بعيدة المدى، ويحدث ذلك عندما تنشأ التوترات والمقايضات .

- يعتبر هرم كارول للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وحدة كلية متكاملة، ويهدف إلى النظر إليها من منظور أصحاب المصلحة وأن التركيز يجب أن يكون على الكل وليس الأجزاء المختلفة.

- هرم المسؤولية الاجتماعية هو إطار مستدام لمختلف الأطراف ذات المصلحة بالمؤسسة، حيث أن هذه المسؤوليات تمثل التزامات طويلة الأجل تمتد إلى الأجيال المقبلة من أصحاب المصلحة أيضا .على الرغم من أن الهرم يمكن أن ينظر إليه على أنه صورة ثابتة من المسؤوليات، فإنه ينظر إليه أيضا على أنه إطار ديناميكي قابل للتكيف الذي يركز على كل من الحاضر والمستقبل، كما أن أصحاب المصلحة والاستدامة اليوم لا ينفصلان عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

4. دراسة حالة لمساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة بمؤسسة SANIAK ومؤسسة ENPEC بولاية سطيف.

1.4 التعريف بالمؤسستين محل الدراسة:

- **مؤسسة SANIAK:** مؤسسة SANIAK بعين الكبيرة سطيف هي مؤسسة لصناعة وتسويق الحنفيات (المواسير) واللوالب وأدوات الصرف الصحي، وهي فرع من الفروع الثلاثة لشركة BCR :الشركة الوطنية لصناعة اللوالب (B) و أدوات المائدة (C) والحنفيات (R) أنشئت المؤسسة سنة 1983، تمثل حصتها السوقية الوطنية بـ 44%. لقد تم اختيارنا لمؤسسة SANIAK بعين الكبيرة التابعة لمجمع BCR لإجراء الدراسة الميدانية نظرا للمبررات التالية:

– تعد المؤسسة من بين أهم المؤسسات على المستوى الوطني.

– تولي المؤسسة في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بجميع الأطراف ذات المصلحة والتي تقسمهم إلى أطراف ذات مصلحة داخليين وأطراف ذات مصلحة خارجيين.

– تعد المؤسسة رائدة في مجال التنمية المستدامة، والمحافظة على البيئة وتساهم في خدمة المجتمع.

– تهتم المؤسسة بكل من البعدين الاجتماعي والبيئي إلى جانب البعد الاقتصادي، وهذا ما يزيد من تركيزنا واهتمامنا لإجراء دراسة ميدانية على هذا النوع من المؤسسات.

– كون المؤسسة حاصلة على شهادة ISO 9001 الخاصة بنظام إدارة الجودة و14001 ISO الخاصة بنظام الإدارة البيئية نسخة 2004 وهي في طريقها للحصول على كل من الشهادتين ISO 9001 و14001 ISO إصدار 2015 مع سعي مسؤولي المؤسسة إلى الحصول على شهادة OHSAS 18001 المتعلقة بنظام الصحة والسلامة المهنية، وشهادة ISO 26000 المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

– اهتمام إدارة المؤسسة بإدارة جيدة للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة في المدى المتوسط والطويل.

– تولي إدارة المؤسسة أهمية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال السعي الجاد لإدماج مختلف أبعاد التنمية المستدامة ضمن السياسة و الإستراتيجية الشاملة للمؤسسة مع الاهتمام الواضح بكل من سياسة الجودة ونظام الإدارة البيئية والجوانب الاجتماعية.

- **مؤسسة ENPEC:** تعتبر مؤسسة ENPEC المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية، تأسست هذه المؤسسة في إطار الشراكة الجزائرية الألمانية تتمثل مبررات اختيارنا لمؤسسة ENPEC في:

– تعتبر المؤسسة من بين أهم المؤسسات على المستوى الوطني كونها تشغل مكانة هامة في تصنيع المنتجات الكهروكيميائية.

– استخدام المؤسسة للمواد الكيميائية والرصاص الملوثة والمضرة بالبيئة والسكان والعمال، وهذا ما ينتج عنه العديد من الأمراض الخطيرة.

- تعمل المؤسسة وفقا لمبادئ نظام إدارة الجودة الشاملة إذ تتميز منتجاتها بالجودة العالية، كما تهتم بجوانب إدارة الأعمال البيئية، وتحقيق الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسة، ومنه فإن المؤسسة حاصلة كل من شهادة ISO 9001 و ISO 14001 و ISO 18001.

- تهتم المؤسسة بتحقيق رغبات ومتطلبات الأطراف ذات المصلحة، وذلك من خلال تقديم منتجات ذات جودة عالية وإقامة علاقات جيدة مع كل أطرافها من موردين، زبائن، مؤسسات مالية وغيرها، هذا ما يضمن استدامتها في المستقبل.

- تقديم المؤسسة للعديد من التسهيلات الخاصة بموضوع البحث، سواء ما تعلق بالإجابة على الاستمارة أو تلك المتعلقة بالحصول على سجلات ووثائق المؤسسة التي تدعم البحث أكثر.

2.4 أدوات الدراسة:

لإتمام هذه الدراسة تم اعتماد مجموعة من الأدوات التي تخدم الموضوع وكذا اتباع مناهج علمية تسلعد على فهم الإشكالية الرئيسية وتحليلها وتقديم الحلول الممكنة.

عينة الدراسة:

العينة المستهدفة في هذه الدراسة هم إطارات ومسيري ورؤساء الأقسام في المصانع محل الدراسة والتي تصنف ضمن مستوى الإدارة العليا والإدارة الوسطى. ولأن هذه المصانع تتوفر على تكنولوجيات متقاربة من حيث درجة التطور، وكذا ظروف العمل، فإنه تم اعتبارها كمجتمع واحد للدراسة. لقد تم اللجوء إلى اختيار عينة عشوائية بسيطة قدرها 81 مفردة من مجتمع الدراسة، وهذا بسبب تعذر إجرائها على جميع أفراد مجتمع البحث.

أدوات جمع البيانات:

من أجل جمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة تم اعتماد الأدوات التالية:

- المقابلة الشخصية باعتبارها من أكثر الأدوات لجمع البيانات من واقع المؤسستين محل الدراسة، حيث قمنا بعقد لقاءات متعددة مع مدراء كل من المؤسستين مديري الموارد البشرية، مديري الإنتاج لكل من المؤسستين، مديري التموين، مديري التدقيق وإدارة الجودة، مديري البحث والتطوير، رؤساء مصالح الأمن، من أجل النقاش عن طريق توجيه أسئلة معينة.

- كما تم الاستعانة في تحليل الجانب التطبيقي بكل من السجلات والوثائق والإحصائيات المتعلقة بكل مؤسسة من المؤسستين محل الدراسة، ومن بينها نجد النصوص، التقارير، السجلات الخاصة بعدد العمال، ووظائف ومناصب عملهم وكذلك المذكرات الإعلامية، والإحصائيات الخاصة بالمؤسسة في مجال إدارة النفايات والمخلفات، حوادث العمل، دورات التكوين وعدد الموظفين المكونين، إحصائيات حول الإنتاج، المبيعات ورقم الأعمال في السنوات الأخيرة، سياسات واستراتيجيات المؤسسة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، سياسة الشراء، وغيرها.

- من أجل معالجة الموضوع تم الاعتماد على الاستمارة كأداة مهمة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة في جانبها التطبيقي حيث تم تصميم وبناء محاور وأسئلة الاستمارة من خلال ما جاء من أفكار مهمة متعلقة بتغيرات الموضوع في المعالجة النظرية، وبالرجوع أيضا إلى الأدبيات ذات الصلة بالموضوع ومن خلال الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة.

مقياس الاستبيان:

من أجل معالجة الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على مقياس ليكرت خماسي الأبعاد لكونه أكثر تعبيرا ودقة لرصد آراء الإطارات المستجوبة والأكثر استخداما في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وقد تم تقسيم المقياس إلى خمسة أبعاد وتم إعطاء وزن محدد لكل بعد يتراوح بين5 و 1 درجة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: مقياس ليكرت الخماسي

الإجابات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجات	5	4	3	2	1
الفئة	[4,2-5]	[3,4-4,2[	[2,6-3,4[	[1,8-2,6[	[1-1,8[
درجة الموافقة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على سلم ليكرت

صدق الاستبيان:

من هذا المنطلق قمنا بإجراء دراسة تجريبية على عينة محدودة من المسيرين في المؤسستين وذلك لمعرفة مدى صدق وصلاحية محاور وأسئلة الاستمارة في شكلها النهائي للإجابة على الأسئلة والفرضيات ومعالجة الموضوع، حيث تم تطبيق الاستمارة النهائية في المؤسستين محل الدراسة على مجموعة من المسيرين قدرت بـ 36 إطار مسير في مؤسسة SANIAK بعين الكبيرة و 45 إطار مسير في مؤسسة ENPEC بسطيف، ولأجل ذلك استخدمنا طريقة "**ألفاكرومباخ**" لحساب معامل ثبات الاستمارة، حيث قدر معامل ألفا يساوي 0.986 تفوق 0.60 وهي الأخرى تعبر عن ثبات كبير جدا لمحاور وبنود الاستمارة.

الجدول 2: حساب معامل الصدق لمختلف عبارات محاور الاستمارة

المحور	عنوان المحور الفرعي	عدد العبارات	قيمة معامل ألفاكرومباخ
اهتمام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بمختلف أبعاد التنمية المستدامة	البعد الاقتصادي	6	0.90
	البعد الاجتماعي	6	0.93
	البعد البيئي	6	0.84
المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	المسؤولية الخيرية	3	0.75
	المسؤولية الأخلاقية	4	0.84
	المسؤولية القانونية	3	0.87
	المسؤولية الاقتصادية	5	0.65

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه يتبين لنا أن كل محاور الاستمارة تتصف بدرجة صدق عالية أكبر من 0.6 أي 60% وهي القيمة المعيارية المعتمدة في البحوث والدراسات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، إذ نجدها تتراوح ما بين 0.65 إلى 0.94 وهذا ما يعبر على درجة عالية من الاتساق الداخلي لبنود كل محور على حدى وانسجامها مع بعضها البعض، وهذا ما يعكس قدرة الأداة (الاستبيان) على قياس المتغيرات المحددة في الدراسة وشموليتها لمختلف متغيرات الموضوع.

3.4 عرض وتحليل البيانات الخاصة باهتمام المؤسستين بمختلف أبعاد التنمية المستدامة

من أجل تقديم معالجة إيجابية للموضوع بمختلف متغيراته خصصنا هذا المطلب لعرض وتحليل عبارات المحور الأول والمتعلق بمدى اهتمام المؤسستين محل الدراسة بمختلف أبعاد التنمية المستدامة.

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام المؤسستين بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

الجدول 3: يوضح مدى اهتمام المؤسستين بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1.يعمل كل المسيرين على تحسين إدارة المخاطر الخاصة بالمؤسسة.	3.7037	1,03010	6,148	0,000	عالية
2. محاولة جعل الجودة ضمن أولويات خدمة العملاء.	4,0123	,92863	9,811	0,000	عالية
3. تعمل المؤسسة على التحكم في استخدام المواد الأولية.	3,9753	,83629	10,496	0,000	عالية
4. تلتزم المؤسسة بالتموين بالمنتجات عالية الجودة.	3,8519	,95015	8,069	0,000	عالية
5. تسعى المؤسسة إلى تحقيق استثمار مسؤول اجتماعيا.	3,4691	1,03786	4,068	0,000	عالية
6.تستخدم المؤسسة الابتكار البيئي من أجل فتح أسواق جديدة.	3,1605	1,12313	1,286	0,202	متوسطة
البعد الاقتصادي	**3,6955**	**,81129**	**7,715**	**0,000**	**عالية**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يقدر بـ (3,69) ، وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، بانحراف معياري قدره (0,81)، وهذا يعني أن المبحوثين وافقوا بدرجة عالية على أن مؤسساتهم تهتم بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(7,71) وهي دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0،00).

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة "SANIAK" بعين الكبيرة ومؤسسة"ENPEC" بسطيف تهتم بدرجة عالية بالبعد الاقتصادي كبعد للتنمية المستدامة.

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام المؤسستين بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

الجدول 4: يوضح مدى اهتمام المؤسستين بالبعد الاجتماعي كبعد للتنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1. تقوم المؤسسة بتوفير الظروف المواتية لتنمية المهارات.	3,3333	1,26491	2,372	0,020	متوسطة
2. تقوم المؤسسة بمكافأة الموظفين مع الأخذ بعين الاعتبار الأداء الفردي الخاص بهم.	3,1235	1,35446	,820	0,414	متوسطة
3. تعمل المؤسسة على تشجيع العدالة والإنصاف بين العمال داخل المؤسسة.	3,1358	1,31104	,932	0,354	متوسطة
4. تسعى المؤسسة إلى الإصغاء بعناية للموظفين وممثليهم.	3,1481	1,22588	1,088	0,280	متوسطة
5. تقوم المؤسسة بتحسين الصحة والسلامة داخل المؤسسة.	3,4444	1,20416	3,322	0,001	عالية
6. تعمل المؤسسة على تشجيع العمل الجماعي	3,5679	1,08326	4,718	0,000	عالية
البعد الاجتماعي	**3,2922**	**1,07223**	**2,452**	**0,016**	**متوسطة**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبعد الاجتماعي كبعد للتنمية المستدامة يقدر بـ (3,29) وهو ينتمي إلى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي، بانحراف معياري قدره (1,07) ، وهذا يعني أن المبحوثين وافقوا بدرجة متوسطة على أن مؤسساتهم تهتم بالبعد الاجتماعي كبعد للتنمية المستدامة.

ما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(2,45) وهي دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,01).

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة "SANIAK" بعين الكبيرة ومؤسسة"ENPEC" بسطيف تهتم بدرجة متوسطة بالبعد الاجتماعي كبعد للتنمية المستدامة. ولتوضيح اهتمام المؤسسات محل الدراسة بهذا البعد تم الاستعانة بسجلات ووثائق إدارة المؤسسات محل الدراسة، حيث يتضح لنا ما يلي:

الجدول 5: مواضيع التكوين المنجزة لمؤسسة SANIAK

الهيكلة	عدد العمال المستفيدين من التكوين	
	2016	**2017**
الإدارة الصناعية	56	11
قسم الرقابة العملياتية	11	03
الإدارة المالية ومراقبة التسيير	04	05
التدقيق الداخلي	03	02

قسم المشتريات	05	03
قسم التجارة	01	02
قسم الموارد والإمداد	03	03
قسم التنظيم والإعلام الآلي	01	03
المجموع	**84**	**31**

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على وثائق المؤسستين

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام المؤسستين بالبعد البيئي للتنمية المستدامة:

الجدول 6: يوضح مدى اهتمام المؤسستين بالبعد البيئي كبعد للتنمية المستدامة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
7.تعمل المؤسسة على التقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.	3,4321	1,02394	3,798	0,000	عالية
8.تفضل المؤسسة الاعتماد على الطاقات المتجددة.	2,7901	1,18021	-1,600	0,113	متوسطة
9.تعمل المؤسسة على تحسيس المستهلكين بأهمية البيئة.	3,1481	1,24611	1,070	0,288	متوسطة
10. تقوم المؤسسة بضمان ترقية الممارسات البيئية مع العملاء.	3,3580	1,06429	3,028	0,003	متوسطة
11. تقوم المؤسسة بتشجيع الممارسات البيئية لأصحاب المصلحة	3,2469	1,09008	2,039	0,045	متوسطة
12. حجم النفايات الناتجة عن أنشطة المؤسسة جد منخفض.	3,0988	1,25105	0,711	0,479	متوسطة
البعد البيئي	**3,1790**	**0,85788**	**1,878**	**0,006**	**متوسطة**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالبعد البيئي كبعد للتنمية المستدامة تقدر بـ (3,17) وهو ينتمي إلى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري قدره (0,85)، وقيمة "t" لتلك العبارات دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة (0,006) .

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة "SANIAK" بعين الكبيرة ومؤسسة "ENPEC" بسطيف تهتم بالبعد البيئي كبعد للتنمية المستدامة بدرجة متوسطة.

إذن من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن تقديم الجدول الموالي والذي يوضح تطبيق المؤسستين محل الدراسة لأبعاد التنمية المستدامة، حسب إجابات أفراد العينة:

الجدول 7: يوضح أبعاد التنمية المستدامة

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
البعد الاقتصادي	3,6955	0,81129	0,000	عالية
البعد الاجتماعي	3,2922	1,07223	0,016	متوسطة
البعد البيئي	3,1790	0,85788	0,006	متوسطة
أبعاد التنمية المستدامة	**3,3889**	**0,84098**	**0,000**	**متوسطة**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

يتبين من الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بأبعاد التنمية المستدامة يقدر بـ (3,38) وهو ينتمي إلى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي، بانحراف معياري قدره (0,84)، وهذا يعني أن أفراد العينة وافقوا بدرجة متوسطة على أن مؤسساتهم تهتم بأبعاد التنمية المستدامة.

من خلال ما سبق وحسب إجابات أفراد العينة يتضح أن المؤسستين محل الدراسة تهتم بأبعاد التنمية المستدامة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى

4.4 عرض وتحليل البيانات الخاصة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

من أجل التحلي بالمسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات محل الدراسة يجب التأكد من تحقيق أبعاد المسؤولية الاجتماعية وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا العنصر.

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام إطارات المؤسستين بالمسؤولية الخيرية:

الجدول 8: يوضح مدى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الخيرية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
13. تقوم مؤسستكم بتقديم إعانات للموظفين في مختلف المناسبات.	3,5679	1,15042	4,443	0,000	عالية
14. تهتم المؤسسة بتوظيف أفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة.	2,7284	1,27488	-1,917	0,059	متوسطة
15. تساهم المؤسسة في رعاية الأطفال اليتامى والمسنين.	2,2469	1,09008	-6,218	0,000	منخفضة
المسؤولية الخيرية	**2,8477**	**,95895**	**-1,429**	**0,157**	**متوسطة**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الخيرية يقدر بـ (2,84) وهو ينتمي إلى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري قدره (0,95)، وقيمة "t" لتلك العبارات غير دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة تفوق (0,05).

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة "SANIAK" بعين الكبيرة ومؤسسة"ENPEC" بسطيف لا تهتم بالمسؤولية الخيرية.

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام إطارات المؤسستين بالمسؤولية الأخلاقية:

الجدول 9: يوضح مدى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الأخلاقية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
1. تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار جميع الخصائص الاجتماعية والأخلاقية والمهنية عند التوظيف.	3,3210	1,28284	2,252	0,027	متوسطة
2. تمارس المؤسسة نشاطات تتوافق مع القيم والتقاليد.	3,3333	1,20416	2,491	0,015	متوسطة
3. علاقات المؤسسة مع موظفيها مبنية على الصدق والثقة.	3,0864	1,20621	,645	0,521	متوسطة
4. تلتزم المؤسسة بدفع تعويضات للعميل في حالة تعرضه لأضرار ناجمة عن استخدامه لمنتجاتها.	3,3951	1,14760	3,098	0,003	متوسطة
المسؤولية الأخلاقية	**3,2840**	**1,00137**	**2,552**	**0,013**	**متوسطة**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الأخلاقية يقدر بـ (3,28) وهو ينتمي إلى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري قدره (1,00)، وهذا يعني أن الإطارات المسيرة بالمؤسستين وافقوا بدرجة متوسطة على أن مؤسساتهم تهتم بالمسؤولية الأخلاقية وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(2,55) وهي دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,01).

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة "SANIAK" بعين الكبيرة ومؤسسة"ENPEC" بسطيف تهتم بدرجة متوسطة بالمسؤولية الأخلاقية.

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام إطارات المؤسستين بالمسؤولية القانونية:

الجدول 10: يوضح مدى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية القانونية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
16. تحترم المؤسسة القوانين الخاصة بحماية البيئة.	3,6667	1,16190	5,164	0,000	عالية
17. تقوم المؤسسة بالإفصاح عن ممارساتها الاجتماعية لجميع الأطراف ذات المصلحة.	3,5432	1,09601	4,461	0,000	عالية
18. تلتزم المؤسسة باحترام قوانين حماية المستهلك.	3,8642	0,90489	8,595	0,000	عالية
المسؤولية القانونية	**3,6914**	**0,94982**	**6,551**	**0,000**	**عالية**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية القانونية يقدر بـ (3.69) وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري قدره (0.94)، وهذا يعني أن الإطارات المسيرة بالمؤسسات وافقوا بدرجة عالية على أن مؤسساتهم تهتم بالمسؤولية القانونية وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(6,55) وهي دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0,00).

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة « SANIAK » بعين الكبيرة ومؤسسة« ENPEC » بسطيف تهتم بدرجة عالية بالمسؤولية القانونية.

- عرض وتحليل البيانات المتعلقة بمدى اهتمام إطارات المؤسستين بالمسؤولية الاقتصادية:

الجدول 11: يوضح مدى اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاقتصادية

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "t"	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
19. ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تهتم فقط بخلق الربح وتعظيمه.	2,9877	1,08965	-0,102	0,919	متوسطة
20. يعد تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية تكلفة إضافية.	3,0370	1,04217	0,320	0,750	متوسطة
21. تهتم المؤسسة بتطبيق قواعد المنافسة العادلة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.	3,7407	,93244	7,150	0,000	عالية
22. تستخدم المؤسسة التكنولوجيا اللازمة لمعالجة الأضرار التي تلحق بالمجتمع والبيئة.	3,3704	1,10050	3,029	0,003	متوسطة
23. تسعى المؤسسة جاهدة إلى زيادة حجم مبيعاتها بهدف تحقيق عوائد مالية عالية.	3,9506	1,05950	8,075	0,000	عالية
المسؤولية الاقتصادية	3,4173	0,58754	6,392	0,000	**عالية**

* يتم اتخاذ القرار بشأن دلالة النتائج لكل العبارات عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05).

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية يقدر بـ (3,41)، وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة من مقياس ليكرت الخماسي، وبانحراف معياري قدره (0,58)، وهذا يعني أن الإطارات

المسيرة بالمؤسسات وافقوا بدرجة عالية على أن مؤسساتهم تهتم بالمسؤولية الاقتصادية وما يؤكد ذلك هي قيمة "t" المحسوبة المقدرة بـ(6,39) وهي دالة عند درجات الحرية (80) ومستوى الخطأ (0,05) بمستوى دلالة قدره (0،00).

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة والمتمثلة في مؤسسة "SANIAK" بعين الكبيرة ومؤسسة"ENPEC" بسطيف تهتم بدرجة عالية بالمسؤولية الاقتصادية.

من خلال النتائج السابقة يمكن توضيح تحلي المؤسستين محل الدراسة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية، حسب إجابات أفراد العينة:

الجدول 12: يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية

الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
المسؤولية الخيرية	2,8477	0,95895	0,157	متوسطة
المسؤولية الأخلاقية	3,2840	1,00137	0,013	متوسطة
المسؤولية القانونية	3,6914	0,94982	0,000	عالية
المسؤولية الاقتصادية	3,4173	0,58754	0,000	عالية
المسؤولية الاجتماعية	**3,3135**	**0,74111**	**0,000**	**متوسطة**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال هذا الجدول قيمة المتوسط الحسابي لمدى اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالمسؤولية الاجتماعية يقدر بـ (3,31) وهو ينتمي إلى الفئة الثالثة من مقياس ليكرت الخماسي وبانحراف معياري قدره (0,74)، وهذا يعني أن الإطارات المسيرة بالمؤسسات وافقوا بدرجة متوسطة على أن مؤسساتهم تهتم بالمسؤولية الاجتماعية.

إذا المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية بدرجة متوسطة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية

5-4 تحليل اختبار معامل الانحدار لتأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة:

الجدول 13: يوضح نتائج اختبار معامل الانحدار لتأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة

	معادلة الانحدار		اختبار (F)		اختبار(t)		معامل التحديد " R2"	القرار
	المعاملات "B"	الخطأ المعياري	قيمة "F"	مستوى الدلالة	قيمة "t"	مستوى الدلالة		
الثابت (باقي العوامل الأخرى)	0,526	0,273	48,740	0,000	1,978	0,058	0,765	**لا يؤثر**
المسؤولية الخيرية	0,044	0,067			0,664	0,508		**لا يؤثر**
المسؤولية الأخلاقية	0,191	0,086			2,234	0,028		**يؤثر إيجابا وبدرجة كبيرة**
المسؤولية القانونية	0,252	0,071			3,547	0,001		**يؤثر إيجابا وبدرجة كبيرة جدا**
المسؤولية الاقتصادية	0,108	0,084			1,295	0,199		**لا يؤثر**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول أن النتائج مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة "F" (48,74)وهي دالة بمستوى الدلالة قدره(0,00)، وهذا يؤكد وجود دلالة إحصائية لتأثير المتغير المستقل (أبعاد المسؤولية الاجتماعية) على المتغير التابع (التنمية المستدامة) للمؤسسات محل الدراسة.

كما بلغت قيمة"t" المحسوبة لكل من المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية قيمة (02,23) و(03,54)على التوالي وهي دالة بمستوى دلالة قدره (0,02) و(0,00)، وهو ما تشير إليه قيمة المعامل "B" التي تعني أن التغير في قيمة المتغيرات المستقلة(المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية القانونية كأبعاد للمسؤولية الاجتماعية) بوحدة واحدة يقابله تغير بمقدار (0,19)و(0,25) على التوالي في المتغير التابع (التنمية المستدامة)، وهذه المتغيرات المستقلة تفسر حسب معامل التحديد (R^2) المقدر بـ(0,765)من التباين في المتغير التابع، أي أن (76,5%) من التغيرات الحاصلة على مستوى التنمية المستدامة سببها تغيرات على مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية، مقابل عدم دلالة قيمة "t" لكل من المسؤولية الخيرية والمسؤولية الاقتصادية المقدرة بـ(0,66) و(01,29) بمستويات دلالة قدرها (0,50) و(0,19) على التوالي، بالإضافة إلى عدم دلالة قيمة "t" لباقي العوامل الأخرى بمستوى دلالة قدره (0,05)، وهو ما يؤكد وجود عوامل أخرى تؤثر أيضا على تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه يمكن القول أن تحلي المؤسسات محل الدراسة بأبعاد بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تحقيق التنمية المستدامة. مما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

من خلال ما سبق وبإثبات صحة الفرضيات الفرعية، يمكن القول بأن تحلي المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية، يساهم إيجابا وبدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة.

5.خاتمة:

تتحلى المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية وتجلى ذلك في أخدها بعين الاعتبار لجميع ظروف وخصائص الفئة العاملة وكذا ظروف البيئة المحيطة، أما المسؤولية القانونية لهذه المؤسسات فظهرت في احترامها للقوانين الخاصة بحماية البيئة والمستهلك واتصافها بالشفافية، كما أنها لا تغفل الجانب الاقتصادي لأنه أساس استمرارها، إلا أن النتائج أظهرت عدم تحليها بالمسؤولية الخيرية.

إن هذه التوجهات التي اختارتها المؤسسة من مسؤولية أخلاقية ومسؤولية قانونية ساهم وبدرجة كبيرة في تحقيق كلا من البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي للتنمية المستدامة، إلا أن تحليها بالمسؤولية الاقتصادية لم يساهم في تحقيق هذه الأبعاد، وهذا ما أظهرته نتائج اختبار معامل الانحدار لتأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على التنمية المستدامة .

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة التي طبقت على كل من مؤسسة ENPEC سطيف ومؤسسة SANIAK بعين الكبيرة إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها فيما يلي:

1. يوجد مستوى متوسط لتطبيق أبعاد التنمية المستدامة بالمؤسستين محل الدراسة، وذلك بحسب آراء المبحوثين؛
2. تتحلى المؤسستين محل الدراسة بدرجة متوسطة من المسؤولية الاجتماعية، وذلك حسب آراء المبحوثين؛
3. إن تحلى المؤسسات محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية يؤثر إيجابا وبدرجة كبير في تحقيق التنمية المستدامة؛
4. لا يؤثر تحلي المؤسستين محل الدراسة بالمسؤولية الخيرية في تحقيق التنمية المستدامة؛
5. إن تحلي المؤسستين محل الدراسة بالمسؤولية الأخلاقية يساهم إيجابا وبدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة؛
6. تحلى المؤسستين محل الدراسة بالمسؤولية القانونية يساهم إيجابا وبدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة؛
7. لا يؤثر تحلي المؤسستين محل الدراسة بالمسؤولية الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة؛
8. تهتم كل من مؤسسة SANIAK ومؤسسة ENPEC ببعض قضايا التنمية المستدامة تطبيقا للقوانين والتشريعات وخاصة في ما يتعلق بعمليات وإجراءات الشراء المستدام والتعامل مع الأطراف ذات المصلحة، وذلك حسب بعض المسؤولين في المؤسستين؛
9. ضعف التدريب والتكوين في ما يخص أبعاد وممارسات التنمية المستدامة لدى إطارات مؤسسة SANIAK بعين الكبيرة وانعدامه تقريبا لدى إطارات مؤسسة ENPEC سطيف.

من خلال النتائج السابقة يمكن طرح جملة من الاقتراحات، والتي تمثلت في ما يلي:

1. ضرورة الاهتمام بالأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية على حد سواء، دون تفضيل بعد على آخر؛
2. ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الأخلاقية من خلال عدة ممارسات، كتقديم إعانات للموظفين، والاهتمام أكثر بتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى الاهتمام بالفئة الأضعف في المجتمع كاليتامى والمسنين؛
3. الاهتمام بحماية البيئة من خلال تقليل الانبعاثات قدر الإمكان، إضافة إلى استخدام الطاقة المتجددة؛
4. تدريب وتكوين العمال في مجال حماية البيئة والإنسان في إطار التنمية المستدامة؛
5. تقدير مبادرات طوعية نابعة من مسؤوليتها تجاه المجتمع وليست فقط تطبيق لبعض القوانين أو استغلال لبعض الفرص، وذلك من أجل كسب ثقة المستهلك والمجتمع ككل.

6. قائمة المراجع:

- دوغلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة ، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.
- وردم باتر مُحَّد علي، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003
- غنيم عثمان مُحَّد، ماجده مُحَّد أبوزنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2007
- حميد عبد الحرتسي، السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف،2005
- ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل جامعة باجي مختار، عنابة، العدد26 جوان 2010
- بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة إقتصادية في الإشكالية والمفاهيم، الملتقى الدولي المتعلق بالتنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة،جامعة سطيف،2008.
- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية،تونس سبتمبر، 2006.
- روبنز ريكوبيرو، كشف البيانات المتعلقة بتأثيرات الشركات على المجتمع: الاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، سويسرا، 2004.

- Ivan Racé, Responsabilité Sociale des entreprise- Le développement d'un cadre européen Institut europeen de l'universite de Geneve, Avril 2007
-FRIEDMAN Milton, 1970, The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits, The New York Times Magazine, Copyright , 1970 by The New York Times Company
- Archie B. Carroll, Corporate social responsability : Evolution of definitional consruct, business and society, vol 38, N 3, USA, 1999.
-Archie B CARROLL, A Three- Dimensional Conceptual Model of Corporate Social Performance, Academy of Management Review, Vol 04, N 04, 1979.
- Jounotalain, 100 questions pour comprendre et agir RSE et développement durable, éditions afnor, 2010.
-GRI, Lignes Directrices G4 du GRI et ISO 26000 Pour Une Utilisation Conjointe des Lignes Directrices G4 du GRI et de l'ISO 26000 , Sur le site : www.iso.org/iso/fr/iso-gri-26000_2014-01-28.pdf, Consulté le 2018/06/11.
-Archie B. arroll, Carroll's pyramid of CSR: taking another look, International journal of Corporate Social Responsibility, 5 July 2016, Sur le site: https://jcsr.springeropen.com, Consulté le: 03/02/2017.